١٣ ـ الموقف المصرى الرسمى من الحرب
(اللبنانية / الإسرائيلية)

د. حنان قنديل(*)

مقدمة

كان الموقف المصرى من أحداث الحرب اللبنانية / الإسرائيلية الأخيرة محل جدل كبير، وموضوعًا لنقاش واسع ومحتدم. وقد انقسمت المواقف إزاء القرارات المصرية الرسمية من الحرب إلى اتجاهين رئيسين: **أما الاتجاه الأول** فأظهر أصحابه استنكارًا شديدًا لما حدث، وذهب هؤلاء إلى أن الحكومة المصرية حين وصفت عمليات حزب الله منذ البداية بالمغامرات غير المحسوبة إنما قد وضعت نفسها فى خندق واحد مع الحلف الأمريكى الإسرائيلى، والذى أسعده دون شك أن تتم مجازره الوحشية بتأييد مصرى غير مباشر. واعتبر أعضاء هذا الفريق أن مصر ـ بوقوفها موقف المتفرج مما حدث واكتفائها بعبارات الإدانة التى لم تؤثر من قريب أو بعيد فى تبديل الأوضاع المتردية ـ قد دقت المسمار الأخير فى نعش دورها كقوة إقليمية مؤثرة.

ثم إن الحكومة المصرية بموقفها السلبى والمتواطئ ضد حزب الله قد غلبت اعتبارات بقائها فى الحكم وحربها ضد جماعات الإسلام السياسى فى الداخل على نصرة الشرف العربى ممثلاً فى المقاومة اللبنانية المجيدة[١].

وأما الفريق الآخر؛ فأكد أنصاره أن الانسياق وراء العواطف والمشاعر المحمومة، والتى كان طبيعيًا أن تنفجر فى النفوس بفعل أحداث الحرب المأساوية وأعمال المقاومة الباسلة.. هذا الانسياق لا يبدو دائمًا أنه الخيار الأمثل عند اتخاذ القرارات. كما أن الدعوات التى

(*) أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

تدافعت هنا وهناك بضرورة اتخاذ خطوات بلغت عند بعض المتحمسين ضرورة المناصرة العسكرية . . هذه الدعوات لا يظهر أنها قد تعلمت شيئًا من تجارب الماضى ؛ ففى عام ١٩٦٧ استدرجت مصر الثورة إلى فخ مماثل خرجت منه مثخنة بالجراح ، وظلت تعانى من آثار تلك الجراح أمدًا طويلاً ، هذا فضلاً عن انزلاقات مماثلة وقع فيها قادة عرب آخرون ، ولم تجرَّ على بلدانهم سوى الويلات والخراب . ثم إن العبرة فى النهاية ـ من وجهة نظر هذا الفريق ـ تكون بالمحافظة على المصالح القومية لكل دولة ، وحتى لو تعارضت هذه المصالح أحيانًا مع ما ترتئيه أطراف أخرى . وإذا كانت القيادة المصرية قد اتخذت قرارها بعدم تعريض أراضيها لمخاطر التحرش أو الهجوم الإسرائيليين ؛ فهذا الهدف لا شك ينطوى على منطق واضح ، وخاصة فى ظل مشاهد التدمير الشامل التى اجتاحت الأراضى اللبنانية ، وفى إطار هجوم لم يكن أحد ليتصور أن يكون بهذه القسوة والاتساع[٢] .

وبين كلا الموقفين كان لا بد أن تثور بعض الأسئلة حتى يمكن على الأقل تقويم هذه الرؤى وتفسيرها ما أمكن ذلك فى إطارها الموضوعى . ومن هذه الأسئلة التى يطرحها البحث :

ما هى الظروف التى يمكن أن تكون قد دفعت القيادة المصرية إلى اتخاذ موقفها من الحرب اللبنانية / الإسرائيلية على هذا النحو؟ ولماذا اختارت هذا القرار دون غيره؟ وهل جاءت النتائج المترتبة على القرار المصرى بما يخدم الأهداف من وراء اتخاذه؟ ثم ما هى طبيعة التحديات التى فرضتها وتفرضها الحرب الإسرائيلية / اللبنانية على صانع القرار فى مصر؟

وتتصور الباحثة أن الإجابة على هذه الأسئلة ستتطلب تقسيم الدراسة إلى جزأين : أما الجزء الأول فيتناول توضيحًا للظروف الموضوعية التى اتخذ الموقف المصرى من الحرب فى ظلها . وأما الجزء الثانى فيعرض لأبعاد هذا الموقف ونتائجه بالنسبة لصانع القرار فى مصر ، كما يهتم بتبيان التحديات التى فرضتها الحرب على القيادة المصرية .

أولاً : الظروف البنائية المحيطة بالموقف المصرى

لعل من البديهى عند تقويم أى قرار سياسى أن نستحضر الظروف التى قد تكون ساعدت على صدوره بالشكل الذى خرج عليه . وهذا الاستحضار ضرورى حتى لا تطلق الأحكام المفرطة فى إلقاء التهم أو المُبالغة فى نفيها على حد سواء .

وهنا ترى الباحثة أنه لا يمكن دراسة القرار المصرى وموقف القيادة السياسية من الحرب بعيداً عن أربعة عوامل هيكلية . وأما هذه العوامل فهى على الترتيب : بنية النظام الدولى ، طبيعة التفاعلات المعتملة فى النظام الإقليمى العربى ، توجهات السياسة الخارجية المصرية ومبادئها وأدواتها ، وأخيراً طبيعة صنع القرار المصرى .

١ ـ بنية النظام الدولى

يعرف الدارسون فى حقل العلاقات الدولية أن بنية النظام الدولى تمثل عاملاً أساسيّا فى تحديد السلوك الخارجى للوحدات الدولية العاملة فى إطاره ؛ فنظام دولى يتعدد فيه الأقطاب «المختلفون والمتناقضون» فيما بينهم لا شك يمثل أفضل البيئات الدولية لحرية الحركة والمناورة من قبل الوحدات الدولية ، وكذا الأمر بالنسبة للنظام الدولى ذى القطبين المتصارعين (وإن كانت البدائل أقل فى هذه الحالة) . أما فى نظام ينهض على تعدد الأقطاب «المتجانسين» ، أو على وجود قطبين بينهما تجانس وتوافق ، أو على انفراد قطب واحد بالهيمنة الدولية ؛ فإن الأمر سيكون مختلفًا بالتأكيد . ففى هذه الحالات الأخيرة تتراوح البدائل المتاحة أمام الوحدات الدولية بين اقتناص لحظات الضعف النسبى التى قد تطرأ على أقطاب النظام أو قطبيه أو قطبه ، أو انتظار حدوث تناقض بين أقطاب النظام ، أو ظهور تحالف «موضوعى» بين القوى المهيمنة فى النظام والدول الأعضاء فيه .

أما لحظات «التوهج» فى حياة أى من الأنظمة الدولية فلعلها تكون الأوقات الأسوأ بالنسبة للفاعلين الدوليين (وعلى رأسهم الدول بالطبع) . ففى هذه اللحظات لا يكون هناك مناص من الانصياع لقوانين الهيمنة الدولية (أيّا كان عدد الأقطاب الممارسين لها) ، ولا يصبح للقدرات المختلفة للدول أثر كبير فى مقاومة ما تفرضه هذه القوانين[٣] .

وقد بدأ النظام الدولى ـ مع أحداث حرب الخليج الأولى ـ يشهد اشتعال أول جذوة لتألق وهج القطب الأمريكى الأوحد . ثم توالت الأحداث لتثبت أن القوة الأمريكية باتت تقود العمليات الأساسية فى النظام ، حتى مع وجود أعضاء أوروبيين وآسيويين توقع لهم المحللون أن يشاركوا الولايات المتحدة هيمنتها على النظام . ولكن خابت الظنون عندما عجز عدد من هؤلاء الأعضاء عن حل مشكلاتهم الإقليمية[٤] ، فكان لجوؤهم إلى الحليف الأمريكى جذوة أخرى تضاف لإذكاء وهج الهيمنة العالمية ، وبحيث خرجت الولايات المتحدة من القرن العشرين وهى على أقوى ما يكون اقتصاديّا وعسكريّا وثقافيّا .

وكانت أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ هى التى أطلقت عنان القطب الأوحد للرد على الضربة التى استفزته أقصى استفزاز منذ حادث بيرل هاربر عام ١٩٤٢ . وجاء رد الفعل فى صورة حرب شاملة على الإرهاب أولاً، ثم على العالمين الإسلامى والعربى ثانيًا، باعتبارهما مصدر الهجوم على الأمريكيين فى عقر دارهم. وقد تابعت دول العالم انطلاق المارد الأمريكى إلى حربه الكونية بقلق وترقب بالغين، ولكن المسألة من وجهة نظر الولايات المتحدة كانت بسيطة وبديهية: فإما مساندة حربها ضد الإرهاب (لا سيما فى شكليه الإسلامى والعربى)، وإما الوقوف فى المعسكر المضاد لها بما يحمله ذلك من مخاطر التعرض للأعمال العسكرية المباشرة، أو الحصار الاقتصادى والسياسى[٥]. وحتى الأوروبيين ـ حلفاء الولايات المتحدة ـ لم يسلموا من هذا التصنيف الصارم الذى اعتمدته الإدارة الأمريكية الجديدة؛ فعندما أظهروا التوجس والقلق تجاه اندفاع الأمريكيين المحموم نحو غزو العراق بعد اجتياح أفغانستان طفق وزير الدفاع الأمريكى يكيل الاتهامات لأوروبا «القديمة» التى لم تعد ترقى فى مواقفها إلى مستوى القدرة على مواجهة التحديات الجديدة التى تفرضها ظاهرة الإرهاب[٦]. وعندما نزلت القوات الأمريكية أرض العراق ونجحت فى الإطاحة بصدام حسين؛ وجد العالم نفسه أمام واقع لا بد أن يتعامل مع نتائجه. أما هذا العالم فكان يضم الحلفاء والأعداء والقوى الصاعدة عالميًا على حد سواء.

وبالنسبة للدول العربية فإن ما جرى على غيرها قد جرى أيضًا عليها. فمن بين هذه الدول كان هناك الأعداء كما كان هناك الحلفاء والأصدقاء. وفى كل الأحوال كانت حرية الحركة فى السلوك الخارجى بالنسبة للطرفين مرهونة بحدوث تحالفات موضوعية بين القطب الأمريكى ودول النظام (وهو الأمر الذى يعنى مزيدًا من الحرية للدول فى الدفاع عن مصالحها ما دامت تتفق مع مصلحة القوة المهيمنة)، أو بأن يواجه هذا القطب أزمات يمكن استغلالها لاقتناص شروط أفضل عند التعامل معه.

وبداية لم تقف الدول العربية عمومًا ضد الولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب، خشية مواجهة الاتهامات الأمريكية بتصدير الإرهاب أو مساعدته أو عرقلة جهود محاربته. غير أنه مما لا شك فيه أن دولاً عربية قد أفادت موضوعيًا من هذه الحرب عندما اتفق حدوثها مع رغبة تلك الدول مثلاً فى تحجيم قوى الإسلام السياسى، التى باتت تمثل إزعاجًا لها. كما أفادت هذه الدول أيضًا من الحرب على العراق ـ خاصة فى مراحلها الأولى ـ عندما أدت لإسقاط نظام صدام حسين؛ وهو النظام الذى طالما أثار فزع وخشية كثير من جيرانه العرب.

غير أن اغتنام فرص الاتفاق الموضوعى لم يحل دون ظهور أشكال أخرى من الإفادة مع بداية مواجهة القطب الأمريكى مشكلات وأزمات واكبت استمرار حربه العالمية ضد الإرهاب. فعندما أسفرت المطالبات الأمريكية بضرورة التحول الديموقراطى فى المنطقة العربية لتجفيف منابع الإرهاب؛ عن ظهور نخبتين متشددتين فى كل من العراق والأراضى الفلسطينية؛ سارعت دول عربية صديقة ـ ولكن معارضة للدعوة الديموقراطية الأمريكية ـ إلى استثمار تلك الأزمة لصالحها، وأفلحت فى التخفف من إلحاح الإدارة الأمريكية التى مالت منذ تلك اللحظة إلى مسايرة النخب العربية القائمة ومهادنتها إلى حين.

والواقع أن السلوك السابق والذى قام به أصدقاء أو حلفاء للولايات المتحدة لم يكن ليختلف عن سلوك الأعداء؛ فالنظام السورى الذى اعترض مثلاً على احتلال القوات الأمريكية للعراق؛ لم يلبث أن وجد نفسه مضطرًا لإنهاء وجوده العسكرى فى لبنان، وفى ظروف مهينة، عندما اتهمته الولايات المتحدة بمساندة الإرهاب، ولوحت فى وجهه بالعقوبات العسكرية والاقتصادية. ومع ذلك فإن المشكلات التى واجهت الأمريكيين فى العراق، إضافة إلى بروز دور إيران (حليفة سوريا) فى أعقاب إعلانها النجاح فى عمليات تخصيب اليورانيوم؛ كل هذا كان يمثل لحظات ضعف للقطب الأوحد، بذل السوريون ـ ولا يزالون ـ جهودًا لاستغلالها من أجل الحصول على شروط تفاوضية أفضل مع القوة الأمريكية العظمى.

غير أنه لا بد من الإشارة هنا إلى نقطة هامة؛ وهى أن استثمار الدول عمومًا للتحالفات الموضوعية أو لأزمات القطب الأوحد (سواء فى الخارج أو حتى فى داخل مجتمعه)؛ هو أمر يقف فى النهاية عند سقف الأهداف الكبرى لهذا القطب. وإذا كانت الحرب على الإرهاب لا تزال على رأس أولويات النخبة المحافظة الحالية (بل لعلها ستظل كذلك بالنسبة لنخبة أمريكية ديموقراطية أيضًا)[٧]؛ فإن هذا لا بد وأن يضع حدودًا على سلوك الدول الصديقة أو العدوة معًا عند تعاملها مع القوة الأمريكية المهيمنة؛ فالأصدقاء ـ ومن وجهة نظر تلك القوة ـ مطالبون عمومًا بالتأييد، وإذا حدث الخلاف فيجب ألا يمتد إلى ما يهدد تنفيذ أهداف القطب الأوحد. وأما الأعداء فهم مدعوون على أقل تقدير إلى قراءة خارطة التوازنات الدولية بصورة أدق من غيرهم، وحتى لا يتحول استغلالهم أزمات القطب المهيمن إلى شطط يبلغ حد الصدام معه؛ ففى هذه الحالة، وتمشيًا مع قوانين عمل النظام أحادى القطب؛ تظل احتمالات الخسارة أكبر من احتمالات الفوز.

٢ ـ تفاعلات النظام الاقليمى العربى

وما من شك أيضًا فى أن النظام الإقليمى العربى قد وضع بدوره حدودًا على الموقف المصرى من الحرب اللبنانية الإسرائيلية. وأهم هذه الحدود على الإطلاق هو أن طبيعة تفاعلاته ـ ومنذ وقت بعيد ـ قد استقرت على وضع معين ألا وهو تعدد مراكز القيادة فيه، مع محاربة أى محاولة لانفراد إحدى وحداته بمركز القيادة أو الصدارة (على غرار ما كان قائمًا مثلاً بالنسبة لمصر فى عهد عبد الناصر).

وتعود جذور هذا الموقف فى النظام الإقليمى العربى إلى الخمسينيات من القرن الماضى، وذلك حين أظهرت بعض النظم العربية (لا سيما الملكيات منها) رفضها وعدم رضائها عن التوجهات العربية الثورية لجمال عبد الناصر. وعندما تلقت هذه التوجهات ضربة قاصمة فى عام ١٩٦٧؛ كانت هذه هى المناسبة التى آذنت ببدء عملية انتشار مراكز القيادة فى النظام الإقليمى العربى؛ فالقائد المهزوم الذى قبل فى قمة الخرطوم ـ ولأول مرة فى تاريخ مصر المعاصرة ـ مساعدات مالية عربية لإعادة بناء الجيش المصرى؛ كان يدشن فى ذات الوقت مرحلة تغيرت فيها موازين القوى، وبحيث لم تعد ـ كما كانت من قبل ـ من نصيب دولة مركزية فى النظام. ولم يتغير الوضع كثيرًا حتى بعد نصر أكتوبر عام ١٩٧٣، بل لعل تلك الموازين قد نحت نحو مزيد من الاختلال بسبب الارتفاع الضخم فى أسعار النفط، بينما رحى الحرب دائرة. وازدادت الأمور تعقدًا عندما زار السادات القدس؛ فكانت النتيجة أن استبعدت مصر ـ وبصورة رسمية ـ من المشهد العربى عندما علقت عضويتها فى جامعة الدول العربية[٨]. ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن دول عربية أخرى تجاهد لأن تحل محل الجواد الذى كبا (كالعراق مثلاً، والذى قاد حملة مقاطعة النظام المصرى فى أعقاب مبادرة السادات، أو سوريا التى كانت عضوًا رئيسيًا فى جبهة الصمود والتصدى). ولكن هذه المحاولات كلها باءت بالفشل، وأسهمت الدول العربية بشكل أو آخر فى إجهاضها. فسوريا التى وقفت ضد العراق طيلة حربها مع إيران، ودول الخليج التى ماطلت فى إمداد العراق بالأموال اللازمة ليسترد عافيته بعد الحرب مع إيران، ثم إجهاض تلك الدول بإعلان دمشق فى أعقاب حرب الخليج الأولى بعد أن انطوى على قيادة مصرية/ سورية لترتيبات أمن الخليج. . كل هذه كانت مواقف تشير إلى اتجاه القوى فى النظام الإقليمى العربى نحو رفض الدور القيادى لدولة من الدول، وإلى اعتماد أسلوب «التنسيق على أساس المصالح» طريقًا وحيدًا للعمل العربى. وهذا الأسلوب

الأخير لا يعطى ضمنًا لأى دولة عربية أفضلية على غيرها، كما لا يستسيغ أن تتحدث دولة باسم دول أخرى إلا بعد المشاورات المتبادلة. وقد مثل هذا الاتجاه قيدًا على الدول العاملة فى إطاره؛ لأن عدم الالتزام به كان معناه أن تحرم الدولة «المارقة» من الميزات التى غالبا ما تكون اقتصادية، بالإضافة إلى ما قد يمارس عليها من ضغوط سياسية، سواء من وحدات النظام نفسها أو من أطراف خارجية بالتحالف مع تلك الوحدات. ولا يتعارض مع هذا الاتجاه البنيوى فى داخل النظام الإقليمى العربى أن تحظى دولة من الدول بموقع أكثر تميزًا عن غيرها إزاء بعض القضايا المرتبطة بمصالحها الإقليمية المباشرة (مصر بالنسبة للقضية الفلسطينية مثلا، وسوريا فى لبنان، والدول الخليجية بالنسبة لمنطقة الخليج . . وهكذا).

ولعل أهم النتائج المترتبة على وجود هذا النمط من التفاعلات فى داخل النظام الإقليمى العربى؛ هى أن مظاهر القوة التى قد تتوفر لدولة من دوله لا ينظر إليها بصفة عامة على أنها رصيد إستراتيجى للنظام ككل، وبما يضيف إلى إمكانياته الكلية؛ وإنما أصبح الاتجاه العام هو التوجس من تلك المظاهر باعتبارها دلائل «استقواء» محتمل إزاء الأعضاء الآخرين. وربما كان فى خبرات النظام ما يؤكد تلك الهواجس لدى وحداته، وهنا يذهب د. أحمد يوسف أحمد إلى إبراز قانون شبه عام يحكم العلاقات العربية؛ ألا وهو أن انتصارات العرب كانت غالبًا ما تؤدى إلى الخلاف بينهم، وليس إلى تضامنهم وتماسكهم[٩]. وأغلب الظن أن فعل الاستقواء الذى مارسه المنتصرون قد وقف بشكل أو بآخر من وراء هذه الخلافات.

٣ـ توجهات السياسة الخارجية المصرية. . مبادئها. . وأدواتها

تولى حسنى مبارك السلطة فى مصر مع بداية الثمانينيات فى ظل ظروف تدعو للقلق على المستويين العالمى والإقليمى. فعلى الصعيد العالمى صعدت قيادة أمريكية جديدة كان شغلها الشاغل هو شن حرب شعواء ضد الاتحاد السوفيتى السابق وتصنيف دول العالم وفقًا لمدى مساندتها لهذا الهدف. وبالنسبة لمصر لم يكن هذا بالأمر المطمئن، خاصة وأن عملية السلام كانت لا تزال فى بداياتها، وكان من الممكن ألا تتحمس قيادة ريجان لمساندتها فى ظل انحياز أمريكى للطرف الإسرائيلى. أما على مستوى العلاقات الإقليمية؛ فكانت مصر لا تزال تعانى العزلة عن جيرانها العرب، فضلاً عن أجواء شديدة التوتر فى العلاقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتى كانت لا تزال تكافح من أجل أن يتم الاعتراف بها ممثلاً شرعيًا للفلسطينيين.

ومنذ البداية ظهر أن مبارك قد اتخذ قراراته فيما يتعلق بالتعامل مع هذه الأوضاع، ولتمثل هذه القرارات التوجهات الرئيسة لسياسة مصر الخارجية طيلة فترة رئاسته وحتى اليوم.

أما أول هذه القرارات فكان يتمثل فى ضرورة إعادة التوازن لعلاقات مصر الدولية، وخاصة إزاء قطبى النظام الدولى فى ذلك الوقت.

وكان واضحًا لدى القيادة المصرية أن هذا التوازن لا ينبغى أن يحول دون تطوير ما حدث من تراكم إيجابى فى الصلات المصرية الأمريكية. بل لعل هذا التطوير قد مثل ضرورة هامة لضمان تنفيذ بنود كامب ديفيد واستعادة الأراضى المصرية. والواقع أن العلاقات بين النظامين الجديدين فى كل من مصر والولايات المتحدة قد تعرضت لشد وجذب كثيرين بسبب التوجه المصرى المتوازن إزاء النظام الدولى والذى لم يكن مرضيًا تمامًا بالنسبة للقيادة الأمريكية. وقد تعددت مناسبات التوتر فى العلاقات طيلة عقد الثمانينيات[١٠]، ولم يقدر للأمور أن تستقر نسبيًا وفى اتجاه التعاون بين البلدين من جديد إلا فى أوائل التسعينيات. ففى ذلك الوقت شاركت مصر مع الولايات المتحدة فى التحالف الدولى لإخراج القوات العراقية من الكويت، ثم تلا ذلك تعاون مصرى فعال فى التحضير لأعمال مؤتمر مدريد والذى ساندته الولايات المتحدة وبرزت فيه مصر شريكًا أساسيًا فى عملية السلام فى الشرق الأوسط.

وهكذا بدأ عقد التسعينيات وكلتا الدولتين تملكان قاعدة مناسبة لمزيد من التطوير فى علاقاتهما، ومع ذلك فإن هذه العلاقات لم تخل من ظهور الخلافات من حين لآخر حول بعض القضايا المهمة للطرفين. كانت مصر على سبيل المثال تعارض دومًا التسامح الأمريكى مع السلوك الإسرائيلى المنافى لعملية السلام، كما اختلفت مع الولايات المتحدة عندما أصرت على ضرورة التعاون الاقتصادى الإقليمى مع إسرائيل قبل تحقيق تقدم ملموس فى العملية السلمية. وعارضت مصر الحصار الأمريكى لكل من العراق وليبيا، وأكدت أنه لا يسبب سوى الآلام للمواطنين دون أن يغير من الأوضاع شيئًا. وعندما هبت عاصفة سبتمبر عام ٢٠٠١ لتقتلع كل ما فى طريقها أعلنت الحكومة المصرية أن الاحتلال الأمريكى لن يحل مشكلات العراق بل سيزيدها تفاقمًا، فضلاً عن كونه اعتداء على سيادة دولة عربية شقيقة.

وفى المقابل كانت الولايات المتحدة ومنذ توجت قطبًا أوحد فى أوائل التسعينيات؛ تضغط فى اتجاه أن تلعب مصر دورًا أكثر تواؤما مع الرؤية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط. وعندما تلقى الأمريكيون ضربة سبتمبر بدوا وكأنهم عازمون على أن تبلغ العلاقات مع العرب عمومًا حد الصدام. فكانت الضغوط الكبيرة من أجل أن تتحول النظم العربية - بما فيها مصر - إلى نظم ديموقراطية لتجفيف المنابع السياسية للإرهاب. وقد بلغت هذه الضغوط من الشدة حدًا أدركته قوى المعارضة نفسها واستخدمته فى حربها ضد النظام السياسى المصرى. وقد قاومت القيادة المصرية ضغوط الأمريكيين واعتبرت سلوكهم تدخلاً فى الشئون الداخلية المصرية. وبالطبع فإن وصول حكومتين متشددتين فى العراق وفلسطين قد ساعد على تبديل الموقف الأمريكى الذى مال فى النهاية ومن الناحية الموضوعية لصالح الرؤية المصرية.

وفى كل الأحوال كانت هناك قناعة رئيسة لدى صانع القرار المصرى؛ وهى أن الخلافات مع الولايات المتحدة لا ينبغى أن تصل إلى حد القطيعة معها. فهى من ناحية طرف لا شك فى أهميته بالنسبة لعملية التسوية السلمية للصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وهو صراع له آثاره الهامة بالنسبة للأمن القومى المصرى. وقد كان الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة ضروريًا ليكون للصوت المصرى وجوده وتأثيره فيما يخص هذا الصراع. ومن ناحية أخرى فقد أصبح للعلاقات مع الجانب الأمريكى اقتصادها السياسى والذى يتمثل فى صورة مساعدات واستثمارات وحركة تجارية، إضافة إلى أطر مؤسسية تجمع بين البلدين لتطوير تلك الصور من التعاون[١١]. غير أنه وعلى صعيد آخر رأت القيادة المصرية أن وجود هذا التعاون لا يجب أن يحول دون أن تتحرى مصر مختلف السبل لتحقيق ما تراه فى صالحها وفى خدمة أهدافها.

ولعل هذا الصالح وذلك الخير ما كانا ليتحققا ومصر معزولة وبعيدة عن محيطها العربى، وهكذا كان القرار الثانى الذى اتخذه حسنى مبارك بإنعاش العلاقات المصرية العربية لتعود إلى ما كانت عليه قبل قطيعة كامب ديفيد. غير أن القيادة المصرية حرصت على أن تتم هذه العودة دون أن تؤدى إلى إخلال مصر بالتزاماتها القانونية الدولية، لا سيما إزاء معاهدة السلام مع إسرائيل. وقد نجحت مصر فى الاستفادة من عدد من الظروف التى مكنتها من تحقيق كلا الأمرين معًا؛ فقد استغلت مصر التحالف الأمريكى/ الإسرائيلى لغزو لبنان فى عام ١٩٨٢ لتؤكد للعرب - وعبر استدعاء سفيرها فى تل أبيب - أن علاقاتها

مع إسرائيل يمكن أن تكون ورقة ضغط، وليست فقط اتفاقًا ملزمًا. وعندما قامت مصر بتوفير الحماية السياسية والعسكرية لعرفات ومقاتليه عند انسحابهم من لبنان؛ فإنها يسرت عودة الاتصالات الرسمية من جديد مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم هذا فى نفس الوقت الذى ظهر فيه عجز جبهة الصمود والتصدى عن أن تقدم حلولاً بديلة للأسلوب المصرى فى إدارة الصراع. ثم كان صدور الحكم الدولى لصالح مصر فى قضية طابا دليلاً آخر قدمته القيادة المصرية لجيرانها العرب على أن المعاهدة المصرية/ الإسرائيلية تحتوى على آليات تكفل استعادة الحقوق كاملة. وقد كان للتحولات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى السابق فى عهد جورباتشوف أثرها فى دفع السوريين نحو تخفيف حدة الهجوم على مصر والموافقة على إعادتها إلى جامعة الدول العربية. كما أتاحت الحرب العراقية/ الإيرانية ظروفًا استثمرتها القيادة المصرية لخلق تقارب مع كل من العراق ودول الخليج. وعندما حدث الغزو العراقى للكويت كانت المشاركة المصرية فى عملية تحرير البلد المحتل فرصة لتتخذ العلاقات المصرية العربية (لا سيما مع دول الخليج) بعدًا اقتصاديًا شديد الأهمية.

أما بعد الحرب؛ فقد كان لمصر دور بالغ التأثير فى فتح ما تغلق من أبواب الرياض ودمشق فى وجه منظمة التحرير الفلسطينية، كما ساهمت الحكومة المصرية بعد ذلك فى أعمال مؤتمر مدريد، والذى قبل فيه العرب التفاوض وفق صيغة لا تختلف كثيراً عما أرسته اتفاقية كامب ديفيد[١٢].

وقد كانت التسوية السياسية للقضية الفلسطينية بمثابة إستراتيجية ثابتة للقيادة المصرية؛ فالعلاقة قوية بين السلام من ناحية والاستقرار السياسى والتنمية من ناحية أخرى، وينطبق هذا الحديث على مصر وعلى كافة الدول العربية أيضًا. وقد تجسدت هذه الإستراتيجية فى معظم أنشطة الدبلوماسية المصرية، كما تبلورت فى شكل تأييد أى خطوات عربية يمكن أن تصب فى اتجاه دفع عملية التسوية[١٣]. وفى كل الأوضاع استندت القيادة المصرية إلى عدد من المبادئ التى وجهت ولا تزال سياستها الخارجية إزاء العالم وتجاه محيطها الإقليمى: أما **أهم هذه المبادئ** فهى أن تقوم كل علاقات مصر الدولية والإقليمية على أساس الاحترام المتبادل واحترام سيادة الدول. ويستتبع هذا أن تكون المحافظة على سلامة الأراضى المصرية ودرء العدوان عنها هدفًا لا يجوز التهاون فى تحقيقه. وقد أرادت مصر ـ عبر تمسكها بهذا المبدأ ـ أن تؤكد للعالم التزامها بمبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية، كما أرادت أيضًا أن يعرف الجيران العرب أن مصر لا تنوى فرض زعامتها على الآخرين،

ولا فرض تصوراتها عليهم، وأنها لن تؤدى دورها المطلوب فى تجميع الإرادة العربية إلا فى إطار التشاور المتبادل والحوار المتوازن. ومن ناحية أخرى كان التزام مصر بهذا المبدأ يعنى مطالبة الآخرين بأن تكون المعاملة بالمثل، فلا يحق لدولة عربية كانت أو غير عربية أن تتدخل فى شئون مصر، ولا أن تفرض على قيادتها أو شعبها أمرًا غير مقبول.

وأما المبدأ الثانى؛ فهو اعتماد التفاوض والحلول السلمية أساسًا للعلاقات بين مصر ومختلف دول العالم. وتزداد أهمية هذا المبدأ بالنسبة لعملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، وحيث ينبغى أن يكون الاعتراف المتبادل بين أطراف الصراع أساسًا لا غنى عنه لكى ينتج هذا الحوار أثره(١٤).

٤ ـ طبيعة صنع القرار المصرى الخارجى

يذهب د. محمد السيد سليم فى دراسته عن القرار المصرى بتأميم قناة السويس إلى أن هيكل اتخاذ القرار الخارجى قد يتسم بسيادة نمط «القائد المسيطر» على المجموعة المكلفة بالمشاركة فى القرار، أو قد ينحو إلى قدر أكبر من التكافؤ فى توزيع سلطة اتخاذ القرار بين أفراد المجموعة. أما فى مجال الانتقاء بين بدائل القرارات المختلفة؛ فقد فرق د. سليم بين ثلاثة أساليب؛ **الأسلوب الأول** يتم بمقتضاه التحليل الرشيد للبدائل، وذلك عندما يقوم صانع القرار بجمع كل المعلومات المتاحة عن موقف معين، ثم يحصر بدائل القرار ويقومها وفقًا لحسابات المكسب والخسارة. وأما **الأسلوب الثانى** فيقوم فيه صانع القرار بالبحث عن البدائل التى تتفق مع نسقه العقيدى أو تلك التى أثبتت التجارب السابقة جدواها وكفاءتها. بعبارة أخرى تكون قاعدة اتخاذ القرار هى «القياس على عقائد صانعه». ووفقًا **للأسلوب الثالث** تتم عملية الاختيار بين بدائل القرار بشكل روتينى تبعًا لإجراءات العمل المعتادة أو البرامج المحددة سلفًا من قبل أجهزة صنع القرار. ويتوقف اختيار صانع القرار لأحد هذه الأساليب على بعض العوامل: فإذا توافرت المعلومات الكافية عن الموقف وكذلك الوقت اللازم لإجراءات حسابات المنفعة والنفقة، فضلاً عن وجود المؤسسات التى تيسر عمليات التحليل بما يتناسب مع الوقت.. إذا اجتمع هذا كله؛ زادت احتمالات الاعتماد على الأسلوب الرشيد فى اختيار القرار. أما إذا كان صانع القرار متمسكًا بأفكار وعقائد سياسية معينة، أو كان الغموض وعدم الوضوح يحيطان بالموقف المعروض أمامه؛ فالأرجح أن يركن حينئذ إلى الأسلوب المعرفى فى الاختيار بين البدائل. وأخيرًا فإن وجود

برامج محددة للتعامل مع المواقف المختلفة تجعل صانع القرار فى وضع يتجه معه إلى اتباع الأسلوب التنظيمى[١٥].

وبالنسبة لمصر؛ فإن سلطة تحديد وصياغة السياسة الخارجية هى من اختصاص رئيس الدولة وفقًا لنص الدستور. وفى مجال اتخاذ القرارات المتصلة بتلك السياسة يكون للرئيس هيئة استشارية يقف على رأسها وزيرا الخارجية والدفاع، إضافة لرؤساء أجهزة المخابرات الإستراتيجية[١٦]. وليس من المعلوم حتى الآن أن خلافًا قد نشب بين رئيس الدولة ومستشاريه حول تنفيذ قرار خارجى بما يحول دون الرئيس واتخاذه؛ الأمر الذى يؤكد أن هيكل صنع القرار الخارجى فى مصر إنما ينهض على فكرة «القائد المسيطر»، وهو القائد الذى مهما تعدد مستشاروه الموثوق فيهم فإنه يحظى فى النهاية بموافقتهم على سياساته وتأمينهم على اختياراته.

وانطلاقًا من هذا الوضع يكون الأرجح أن يميل صانع القرار المصرى إلى اتخاذ قراراته قياسًا على عقائده وقناعاته السياسية المستقرة؛ وهى العقائد والقناعات التى عكست نفسها عمليًا فى صورة توجهات للسياسة الخارجية المصرية[١٧]. وفضلاً عن هذا وذاك فإنه لم يُعرف عن مبارك «بصفة عامة تأثره بالحماسات العاطفية والانفعالات الجياشة التى قد تنفجر على المستوى الشعبى إزاء حدث أو قضية ما. ولعل فى خبراته العملية ما جعله يعتقد أن الانسياق وراء مشاعر الجماهير قد لا يكون الخيار الأمثل عند اتخاذ القرار؛ فقرار حرب أكتوبر مثلاً لم يتخذ تحت الضغط الجماهيرى؛ وإنما بعد الإعداد له إعدادًا جيدًا، وقرار المشاركة فى تحرير الكويت اتخذ على الرغم من المعارضة الشعبية لانضواء مصر فى حلف دولى يضم الولايات المتحدة، ومع ذلك أتاح القرار مكاسب هامة لمصر... وهكذا.

ثانيًا: الموقف المصرى من الحرب.. النتائج.. والتحديات

فى اليوم الرابع عشر من يوليو عام ٢٠٠٦، وفى أعقاب قيام حزب الله باختطاف جنديين إسرائيليين، وقتل ثمانية آخرين؛ صدر فى القاهرة بيان مشترك بين الرئيس المصرى وملك الأردن لتوضيح موقفيهما مما حدث. وقد طالب البيان «بضرورة التوصل إلى تسوية للموقف الخطير على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية، بما يتيح إطلاق الأسرى

كوسيلة لإنهاء الوضع المتدهور، «كما ناشد» جميع الأطراف الإقليمية بعدم القيام بأعمال تصعيدية غير مسئولة تستهدف جر المنطقة إلى أوضاع خطيرة وتورطها فى مواجهات غير محسوبة تتحمل تبعاتها دول المنطقة وشعوبها»[١٨]. والواقع أنه على الرغم من الاتهامات الحادة التى وجهت للبيان المصرى، إلا أنه كان متسقًا إلى حد كبير - إن لم يكن تمامًا - مع المعطيات التى سبق الحديث عنها كمحددات للموقف المصرى من الحرب.

لقد كان واضحًا عشية الحرب اللبنانية الإسرائيلية أن الولايات المتحدة باتت تواجه مشكلات كبيرة على الجبهة العراقية، وكانت كل من إيران وسوريا على مرمى البصر من الأمريكيين لتكونا معًا المتهمتين الرئيستين بإشعال الأعمال الإرهابية على الأراضى العراقية. وقد أضيفت إلى سوريا اتهامات أخرى وهى رفضها المتشدد للتسوية مع إسرائيل، ومساندتها لمن اعتبرتهم الولايات المتحدة جماعات إرهابية (لا سيما حماس وحزب الله). ويؤكد كثير من المراقبين أن الولايات المتحدة كانت تتطلع إلى التضييق على سوريا ومعاقبتها على مواقفها المعرقلة لتنفيذ الأهداف الأمريكية الكبرى، وقد وجد الأمريكيون حليفًا فرنسيًا مستعدًا للتعاون فى الإمساك بخناق السوريين.

وهكذا صدر عن الطرفين القرار ١٥٥٩ والذى طالب سوريا بالانسحاب من لبنان، وتفكيك البنية المسلحة لحزب الله، وإنهاء وجود السلاح الفلسطينى خارج المخيمات، إضافة إلى طرد مكاتب المنظمات الفلسطينية الرافضة عمليًا لمبدأ التسوية.

وفى أعقاب اغتيال رفيق الحريرى لم تتمكن الولايات المتحدة وفرنسا إلا من فرض الانسحاب السورى من لبنان، وقد حدث هذا لأنه كان يتفق بصورة أو بأخرى مع بنود اتفاق الطائف الذى نظم العلاقة بين الحكومتين السورية واللبنانية فى مرحلة ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية. أما البنود الأخرى فكان متصورًا أن الولايات المتحدة ستبذل كل ما فى وسعها من أجل وضعها موضع التنفيذ[١٩]. ومن وجهة النظر المصرية فإن مبادأة حزب الله باختطاف الجنديين الإسرائيليين كان معناها بشكل أو بآخر رفع مستوى الاستنفار الدولى - وليس فقط الأمريكى أو الفرنسى - ضد سوريا، وهو أمر لم يكن ليضرها وحدها؛ وإنما كان سيمتد بآثاره ليطال دولاً أخرى فى المنطقة ومن بينها مصر.

فبالنسبة للسوريين كانت الأوضاع تبدو خطيرة فى ظل الهجمة الأمريكية المصرة - وبصرف النظر عن أى شىء - على المضى فى تنفيذ ما اختطته من أهداف. وفى

نفس الوقت كانت مبادرة حزب الله تعنى تعقد الأوضاع بأكثر مما هى عليه فى لبنان، والذى عانى من احتقان سياسى شديد قرب اندلاع الحرب بين المعارضين لسوريا والراغبين فى خضوعها لتحقيق دولى حول اغتيال الحريرى من ناحية، والمدافعين عن نفوذها فى لبنان وعلى رأسهم حزب الله من جهة أخرى. وكانت الأوضاع تستمد خطورتها هناك من احتمال اندلاع أعمال عنف تذكيها الأطراف الدولية إلى جانب الأطراف الإقليمية والداخلية، فتتحول الأحداث إلى حرب أهلية جديدة. وقد اعتبرت القيادة المصرية أن الشئون اللبنانية ينبغى أن تعالج داخليًا ودون تدخل من «أطراف إقليمية» تسعى للضغط على الوطن اللبنانى عبر التلويح بقوة المؤيدين لها فى هذا الوطن. صحيح أن سوريا قد ارتبطت دومًا مع لبنان بروابط خاصة، إلا أن هذه الروابط لا ينبغى أن تكون مدخلاً لفرض شروط الخارج على الداخل اللبنانى، خاصة وأن اتفاق الطائف قد نظم العلاقات السورية اللبنانية بما لا يعطى سوريا الحق فى انتهاك بنوده عبر التدخل المستمر[٢٠]. وقد كان هذا الموقف متوافقًا تمامًا مع المبدأ الذى اختطته السياسة الخارجية المصرية فى عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول، واعتماد التشاور والحوار أسلوبًا أساسيًا لحل المشكلات والأزمات. ولعل هذا المبدأ نفسه هو الذى حال دون أن يؤيد صانع القرار المصرى ـ ولو حتى بالكلمات ـ ما بدأه حزب الله، وظل يواصله على مدى شهر وأكثر؛ فحزب الله وإن كان جزءًا أصيلاً من نسيج الشعب اللبنانى إلا أنه ظهر كمن يقوم بهذا العمل دون مشاورة مع الحكومة اللبنانية. وأيًا كانت التعليقات التى أثيرت حول موضوع الاستشارة هذا[٢١]؛ فإن الأمر كان واضحًا بالنسبة للقيادة المصرية، فلا يمكن لمصر تأييد فصيل اختار التحرك بمفرده ليعطى مسوغًا قانونيًا للعدوان الإسرائيلى على الوطن والدولة اللبنانيين. وحتى حين أعلن رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة فى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنعقد فى القاهرة فى ١٥ يوليو تأييده لأعمال حزب الله لإظهار التضامن اللبنانى فى مواجهة العدو الإسرائيلى؛ قامت مصر بإرسال وفد رسمى إلى «الحكومة» اللبنانية لمساندتها فى حربها ضد العدوان الإسرائيلى. بعبارة أخرى اختارت مصر الدولة اللبنانية، ولم تختر حزب الله، وإلا كان معنى اختيارها للأخير إرساء مبدأ جديد يقوم على مشروعية التدخل فى شئون الدول والانحياز فيها لفريق ضد فريق، وهو مبدأ لم يثبت أنه أفاد المنطقة العربية من وجهة نظر القيادة المصرية.

وعلى صعيد آخر فإن ما قام به حزب الله كان يزيد الأمور اشتعالاً على الجبهة الشرقية الأكثر أهمية لمصر، وهى الجبهة الفلسطينية؛ فبعد أن كانت مصر على وشك التوصل إلى

اتفاق لحل مشكلة الجندى الأسير فى غزة، وبعد أن تقدمت الخطوات لإنقاذ الحكومة الفلسطينية من الانهيار عبر المحادثات لتكوين حكومة وحدة وطنية بين كل من حماس وفتح[٢٢]؛ اندلعت أعمال الحرب لتزيد التشدد عمقًا على عمق لدى الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى (ممثلاً فى حكومة حماس).

وبالنسبة للجانب الفلسطينى فإن القيادة المصرية رأت أن أعمال حزب الله التى بادر بها الإسرائيليين وأعلن أنه يساند بها «الإخوة فى فلسطين». . هذه الأعمال من شأنها ترسيخ صورة حرص الإسرائيليون ومن ورائهم الأمريكيون على ترويجها عالميًا؛ وهى صورة «الإرهابى المعتدى غير الراغب فى التفاهم». وبالنسبة للإسرائيليين فقد كان تصرف حزب الله يدعم حجتهم التى طالما ارتكنوا إليها للتراجع عن عملية التسوية مع الفلسطينيين؛ وهى أنهم لا يجدون بينهم شريكًا يمكن أن يتفاوض معهم ويستطيع السيطرة على الفصائل المختلفة فى اتجاه هذا التفاوض.

وفى كل الأحوال فإن انهيار الحكومة الفلسطينية وتدهور الأوضاع الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية كان يعنى أخطارًا حقيقية بالنسبة للمصالح المصرية: فاحتمالات التدفق البشرى من الأراضى المحتلة، مع ما يشتمل عليه ذلك من إضرار ممكن بالاستقرار على منطقة الحدود بين مصر وإسرائيل. . كل هذا كان يمثل بعض ما تخشاه القيادة المصرية من تدهور الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية بسبب عمليات حزب الله.

وفى كل الأحوال كان الموقف المصرى متفقًا ومتسقًا مع المعطيات الدولية والإقليمية كما أدركها صانع القرار المصرى، كما تلاءم الموقف مع توجهات ومبادئ السياسة الخارجية المصرية التى تطورت فى عهد حسنى مبارك.

ولا يتبقى فى النهاية سوى رصد آثار الحرب ونتائجها والتحديات التى تطرحها على صانع القرار المصرى.

أما بالنسبة للنتائج فإن بعضها قد جاء لصالح الرؤية المصرية كما عبرت عنها القيادة السياسية؛ فالحرب لا شك قد أيدت وجهة النظر المصرية وخاصة إزاء الأمريكيين والإسرائيليين؛ بأن تسوية الصراع العربى/ الإسرائيلى يجب أن تكون عادلة وشاملة لنزع كل أسباب التوتر الإقليمى المرتبطة بهذا الصراع. ومن ناحية أخرى فإن المواجهة بين حزب الله وإسرائيل أثبتت شيئًا آخر لا يقل أهمية؛ وهو أن الحرب المسلحة المباشرة مع إسرائيل

لا يمكن أن تكون الوسيلة «لحسم» الصراع معها، وبمعنى ضمان عدم تكرار هذه الحرب فى المستقبل. وإذا كان اللجوء لأساليب مختلفة فى الضغط هو أمر مشروع فى التعامل مع إسرائيل؛ فإن الأمر الذى لا ينبغى إغفاله فى اعتقاد القيادة المصرية أن هذه الأساليب لا بد وأن توظف لخدمة هدف أساسى؛ وهو الوصول إلى حلول عبر التفاوض والحوار[٢٣].

وبصفة عامة يمكن القول إن صانع القرار المصرى قد نجح فى إبراز نفسه من جديد على رأس قوى الاعتدال فى المنطقة، وهو ما يعنى قدرة أكبر على استثمار الأوضاع لصالح موقف تفاوضى أفضل. وهكذا كانت زيارة كونداليزا رايس إلى القاهرة بعد سكوت مدافع الحرب[٢٤] اعترافًا ضمنيًا من الولايات المتحدة بضرورة استمرار الدور المصرى لإنجاز عمليات التهدئة المطلوبة، لا سيما فيما يتعلق بمشكلة الأسرى، وكذلك للمضى فى خطوات التفاوض مع الحكومة الفلسطينية. وكان معنى هذا كله الإقرار بدور أكبر لمصر فيما يتصل بموضوع حكومة الوحدة الوطنية، والذى تبذل فيه القيادة المصرية جهدًا هامًا لإبعاد مخاطر انهيار السلطة الفلسطينية.

ولا شك أن صانع القرار المصرى قد ارتاح كثيرًا إلى استقرار العلاقات المصرية/ اللبنانية، وهى التى تدعمت بفعل المبادرات المصرية فى تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب اللبنانى، وكذلك بإعادة إعمار ما تهدم من مرافق البنية التحتية فى لبنان (وخاصة محطات توليد الكهرباء). كما أن حرص النظام السورى على الاعتذار رسميًا للقيادة المصرية وشعبها بعد خطاب الرئيس بشار الأسد (والذى هاجم فيه أنصاف الرجال وأنصاف المواقف).. هذا الاعتذار ـ أكد من وجهة النظر المصرية ـ حاجة السوريين إلى عدم الصدام مع مصر، والتى لا تزال تمثل بالنسبة لهم منفذًا يمكن التفاهم عبره وبشكل غير مباشر مع الطرفين الأمريكى والإسرائيلى.

أما على الصعيد الداخلى؛ فإنه على الرغم مما تردد بقوة عن الحرج الذى وقع فيه النظام المصرى بسبب حملته على حزب الله وعلى عملياته العسكرية، إلا أن صانع القرار المصرى كان لا يزال قادرًا على الادعاء بأن الحرب لم توقعه فى الحرج؛ بل لعلها قد أضافت قوة إلى حججه. إن الأمر الذى لا شك فيه أن السيد حسن نصر الله قد حظى بإعجاب الكثيرين عندما واجه الإسرائيليين بشجاعة، غير أنه بإعلانه فى النهاية أنه ما كان ليقوم بالحرب لو أنه علم بنتائجها المدمرة.. هذا الإعلان كان يؤكد ببساطة صدق الرؤية المصرية التى وصفت الأمر منذ بدايته بأنه مغامرة «غير محسوبة». وهكذا فإن استدراج مصر إلى

مواجهة مماثلة (وخاصة فى إطار الطلب الذى تقدم به مرشد الإخوان فى مصر لتسمح له الحكومة بإرسال مجاهدين للقتال إلى جانب حزب الله)[٢٥] . هذا الاستدراج ما كان ليعنى سوى مأساة مشابهة لتلك التى عاناها اللبنانيون .

غير أنه مع كل هذه النتائج التى صبت فى صالح رؤية القيادة المصرية ؛ فإن هناك تحديات أخرى قد فرضتها الحرب اللبنانية على صانع القرار المصرى . ولعل من أبرز هذه التحديات أن القضية التى خصصت لها مصر جل جهدها على المستوى الإقليمى (وهى القضية الفلسطينية) قد دخلت بالفعل «النفق المظلم» الذى لم تنفتح فيه طاقة ضوء منذ عام «٢٠٠١»[٢٦] . ولا شك أن هذا يضع حدوداً على المكانة والدور المصريين فيما يتعلق بتلك القضية .

وقد يكون سعى مصر لإحياء التوافق الدولى والإقليمى حول موضوع التسوية ، وجهدها فى دعم البنية السياسية الفلسطينية (بصرف النظر عن تقلبات مسيرة التسوية) خطوات ضرورية لتقوية مكانتها ودورها[٢٧] . ومع ذلك فقد أظهرت الحرب أنه ربما يكون على مصر أيضًا التفكير بوسائل أخرى للضغط من أجل تيسير قيامها بمهامها ؛ فقد يصبح ضروريًا مثلاً أن تراجع مصر علاقاتها ببعض الأطراف الإقليميين - وعلى رأسهم إيران - لاستخدام الصلات معهم بما يخدم الأهداف المصرية . وإذا كانت إيران حتى اليوم ترفض التسوية السلمية للصراع العربى/ الإسرائيلى ؛ فإن هذا قد لا يكون ضاراً للمصلحة المصرية إذا أبدت الدولة الإيرانية رغبة فى إعادة الحرارة للعلاقات الإيرانية/ المصرية . ففى هذه الحالة يمكن أن تكون العلاقات مع إيران ورقة ضغط تستخدم لفرض ظروف تفاوضية أفضل ، فى نفس الوقت الذى تستطيع القيادة المصرية أن تزعم فيه أن هذه العلاقات تخدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ككل . وربما كانت الطريقة التى تصرفت بها إيران إزاء الحرب الإسرائيلية / اللبنانية قد أكدت تغليب القيادة الإيرانية سلوك «الدولة» على سلوك الثورة ، وهو أمر يمثل بداية معقولة للتفاهم مع الطرف الإيرانى[٢٨] .

غير أن التحدى الأهم الذى صاحب الحرب اللبنانية/ الإسرائيلية هو ذلك الشعور بالسخط العام على أداء النظام السياسى المصرى من قبل قطاعات اجتماعية هامة فى مصر .

ولقد نشبت الحرب فى ظل وعود بذلها النظام المصرى لجماهيره بالإصلاح الاقتصادى والسياسى ، ولم يقدر لهذه الوعود حتى اليوم أن تقنع تلك الجماهير بتغيير

حقيقى فى أوضاعها المتأزمة. وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن سارع المؤيدون لحزب الله فى مصر إلى استحضار ذكرى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى أثناء اشتعال الحرب؛ فالأخير كان رئيس أقوى دولة عربية فى زمنه، واستطاع عبر هذه القوة أن يفرض القيادة المصرية فى الداخل والخارج معًا. أما مصر مبارك فهى من وجهة نظر القطاعات المعارضة عاجزة عن بناء قوتها فى الداخل؛ وهو ما لا بد أن ينعكس فى افتقادها المبادرة على المستوى الخارجى.

إن هذه الصورة لا بد أن تكون فى خلفية صانع القرار المصرى؛ لأنها تتصل ببناء مقومات القوة الشاملة، وهى مقومات لا خلاف على أنها خط الدفاع الأول عند الحديث عن مصالح الدول وأمنها القومى. وإذا كانت عمليات الإصلاح الاقتصادى والسياسى تستغرق وقتًا لتؤتى ثمارها، فلا أقل من أن تبدأ القيادة المصرية اليوم باتخاذ خطوات تثبت فيها حسن النوايا إزاء قضايا الإصلاح عمومًا. ولسنا فى حاجة إلى القول إنه بدون هذه الخطوات التى تساندها الإرادة الصادقة والرغبة الحقيقية فى إنجاز الإصلاح بمعناه الواسع؛ تفقد القيادة المصرية ركنًا رئيسيًا من أركان مكانتها فى الداخل، وتهدم ركيزة أساسية من ركائز قدرتها على دعم تأثيرها ودفع مبادرتها على المستوى الخارجى.

* * *

خاتمة

بين الرافضين للموقف المصرى الرسمى من الحرب اللبنانية/ الإسرائيلية والمؤيدين له؛ أظهر هذا البحث أن عوامل «هيكلية» قد وقفت من وراء ذلك الموقف لتخرجه بالصورة التى بدا عليها. وأما هذه العوامل فهى: البنية الحالية للنظام الدولى، وطبيعة التفاعلات السائدة فى النظام الإقليمى العربى، وتوجهات السياسة الخارجية المصرية، فضلاً عن طبيعة صنع القرار الخارجى فى مصر. وقد جاء الموقف المصرى الرسمى من الحرب متفقًا مع ما أملته العوامل السابقة من سلوكيات وسياسات خارجية.

وقد أسفرت الحرب عن بعض النتائج التى جاءت لصالح الموقف المصرى من الأزمة. وأما أهم تلك النتائج فهى تأكيد دور مصر باعتبارها قوة رئيسة من قوى الاعتدال والتوازن فى النظام الإقليمى العربى، مع ما استتبع هذا من قدرة صانع القرار المصرى

على تحقيق عدد من المكاسب إزاء الأطراف الدولية والعربية، وكذلك تجاه المعارضة المصرية فى الداخل.

غير أن الحرب اللبنانية الإسرائيلية قد فرضت من ناحية أخرى عدداً من التحديات التى يتعين على القيادة المصرية مواجهتها والتعامل معها بجدية وعزم واجبين. وعلى رأس تلك التحديات الوضع المأزوم للمشكلة الفلسطينية، والعلاقات «الباردة» مع اللاعب الإقليمى الإيرانى، وتدهور مقومات القوة الشاملة الخاصة بالدولة المصرية. ومن المتصور أن تفتح الإنجازات الإيجابية على هذه الأصعدة (لا سيما الأخير منها) أبوابًا مشرعة لدور مصرى أقوى تأثيراً وأشد فاعلية فى التعامل مع المشكلات الإقليمية فى المستقبل.

* * *

الهوامش :

١ ـ يمكن للقارئ الاطلاع على الصحف الحزبية أو المستقلة فى تلك الفترة ليجد فيها مثل هذه الاتهامات .

٢ ـ من نماذج الكتابات التى عرضت لهذا الرأى :

ـ عبد المنعم سعيد ، حوار حول سياسات الأمن القومى المصرى ، الأهرام ، ٧ أغسطس ٢٠٠٦ ، ص ١٠ .

٣ ـ راجع تحليلاً لسمات النظام أحادى القطب فى :

ـ عبد المنعم المشاط ، هيكل النظام العالمى الجديد ، فى محمد السيد سليم (محرر) ، النظام العالمى الجديد (مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ص ص ٧٧ ـ ٨٤ .

٤ ـ والمقصود هنا الورطة الأوروبية إزاء مشكلة البلقان فى عقد التسعينيات .

٥ ـ عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

٦ ـ حسن نافعة ، الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات الدولية ، المستقبل العربى ، العدد ٣٣٢ ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص٩٠ .

٧ ـ عزت إبراهيم ، أمريكا تترقب «خريطة الحكماء» للخروج من العراق ، الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ٦ .

٨ ـ أحمد يوسف أحمد ، السياسة العربية لمصر ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، المجلد الأول (مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢) ص ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .

٩ ـ أحمد يوسف أحمد ، الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات العربية ، المستقبل العربى ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

١٠ ـ ومن هذه المناسبات مثلاً سحب مصر لسفيرها من إسرائيل بسبب غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، وحادث أكيلى لاورو عام ١٩٨٥ ، وقضية الديون العسكرية الأمريكية . غير أن فشل الغزو الإسرائيلى والتطور المطرد فى العلاقات المصرية العربية قد أسهم تدريجيًا فى تغيير الموقف الأمريكى ، وهو ما انعكس أولاً فى صورة رفع المعونة الأمريكية لمصر مع تحسين شروطها التبادلية .

حسن نافعة ، رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية فى ضوء جدلية العلاقة بين الداخل والخارج ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، مرجع سابق ص ص ٨٤ ـ ٨٧ .

١١ ـ راجع السيد أمين شلبى ، السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٣٥ ـ ١٠٤٦ .

١٢ ـ راجع كلاً من :

ـ حسن نافعة ، رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية . . . ، مرجع سابق ، ص ص ٨٤ ـ ٨٧ .

ـ عبد العليم محمد ، السياسة المصرية تجاه قضية فلسطين والصراع العربى/ الإسرائيلى ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ .

١٣ ـ عبد العليم محمد ، المرجع السابق ، ص ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣ .

١٤ ـ المرجع السابق ، ص ٤٥٣ .

١٥ ـ محمد السيد سليم، تأميم شركة قناة السويس: دراسة فى عملية اتخاذ القرار، (دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، ٢٠٠٢) ص ٣، ص ص ٧ ـ ١٢ .

١٦ ـ أحمد عبد الحليم، دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الرى والمؤسسات البحثية والفكرية فى صنع السياسة الخارجية، فى: مصطفى علوى (محرر)، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية، المجلد الأول، مرجع سابق، ص ص ٣٧٠ ـ ٣٧١ .

١٧ ـ ولعل الوعكات الصحية التى تعرض لها حسنى مبارك منذ فترة تدفعه إلى مزيد من الاعتماد على هذا الأسلوب فى اتخاذ القرار.

١٨ ـ راجع النص فى: الأهرام، ١٥ يوليو ٢٠٠٦، ص ٩ .

١٩ ـ انظر فى هذه الملابسات مقال حسن نافعة، الحرب الإسرائيلية على لبنان. . ، مرجع سابق، ص ص ٩٢ ـ ٩٣ .

٢٠ ـ راجع بنود اتفاق الطائف حول هذا الموضوع فى: معن بشور، الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية: التداعيات على لبنان، المستقبل العربى، مرجع سابق، ص ص ١٦ ـ ١٧ .

٢١ ـ انظر اعتراضات عليه فى أحمد يوسف أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات العربية، المستقبل العربى، مرجع سابق، ص ص ٣٧ ـ ٣٨ .

٢٢ ـ حديث لمبارك مع مجلة التايمز اللندنية:

www. sis. gov. eg/ar/politics/pinstitution/president/interview/0000001/04010103000000000000121.

٢٣ ـ حديث لمبارك أمام القوات المسلحة المصرية بمناسبة ذكرى السادس من أكتوبر:

www. sis. gov. eg/ar/politics/pinstitution/president/interview/0000001/04010102000000000000823.htm

٢٤ ـ كونداليزا رايس تقوم بجولة فى منطقة الشرق الأوسط، الأهرام.

٢٥ ـ راجع تصريحات مرشد الإخوان فى مصر «محمد مهدى عاكف» فى: المصرى اليوم.

٢٦ ـ وهو ما قررته ورقة الحزب الوطنى حول الأمن القومى ومستقبل الشرق الأوسط:

pdf/ar/politics/01141105020000000130001.pdf.

٢٧ ـ المرجع السابق.

٢٨ ـ راجع فى ذلك نيفين مسعد، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات الإقليمية. . إيران، المستقبل العربى، مرجع سابق، ص ص ٦٠ ـ ٦٥ .